«إدارة دولية» للأزمة.. بانتظار اتفاق دولي على الحل

بدء العد العكسي «الطويل» لنهاية الأزمة السورية: إقفال ملف الكيماوي وفتح طريق «جنيف ـ 2»

تلوح في أفق الأزمة السورية بوادر حل سياسي بعيد المدى، وتتوافر للمرة الأولى إمكانية حدوث اختراق دولي في الجدار المرتفع والمأزق العميق، المؤشرات الظاهرة والمتلاحقة لا تسمح بالخروج باستنتاجات وخلاصات نهائية وأحكام سريعة ومتسرعة، وإنما تسمح بالقول إن الأزمة السورية تسلك لأول مرة مسارا سياسيا موازيا للمسار العسكري، وإنها وضعت على سكة الحل وبدأ العد العكسي لنهايتها، ولكنه عد عكسي يمتد لأشهر ومن المفترض أن يتبلور ابتداء من ربيع العام المقبل.

للمرة الأولى منذ انفجار الأزمة السورية يصدر قرار دولي عن مجلس الأمن في شأن هذه الأزمة بعدما حال الڤيتو الروسي دون صدور أي قرار، والقرار الأول المتوقع صدوره بين لحظة وأخرى هو ثمرة الاتفاق الروسي الأميركي بشأن الأسلحة الكيميائية وترجمة عملية له، وتم التوصل إليه بعد مداولات ساخنة حول مشروع القرار أظهرت وجود خلافات تركزت حول عدة نقاط: الأولى هي إصدار القرار وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث تدفع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا على أن يتم إصدار القرار وفقا للفصل السابع وهو ما ترفضه روسيا، والنقطة الثانية أن يتم محاسبة مرتكبي الهجوم الكيماوي في اغسطس الماضي، وتقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية وهناك موافقة جماعية على محاسبة مرتكبي الحادث لكن يتركز الخلاف حول تقديم مرتكبي الحادث للمحكمة الجنائية، والنقطة الثالثة هي تحديد دور الأمم المتحدة في عملية مراقبة وتدمير الأسلحة الكيماوية في سورية، ومن الذي سيقرر أن سورية التزمت أو لم تلتزم بتنفيذ القرار هل سيكون مجلس الأمن أم منظمة حظر الأسلحة الكيماوية؟وتفيد معلومات ديبلوماسية بأنه سيتم ذكر الفصل السابع في نص قرار مجلس الأمن، لكن هناك تفاهما أنه لن يكون انخراطا تلقائيا وفقا للفصل السابع، وبمعنى الإشارة فقط الى الفصل السابع دون أن يتضمن القرار تهديدا فوريا باستخدام القوة، فإذا ثبت عدم امتثال سورية لقرار تسليم وتدمير ترسانتها من الأسلحة الكيماوية يعود مجلس الأمن لإصدار قرار جديد تحت الفصل السابع بنص واضح وصريح، كما تفيد المعلومات بأنه من غير المرجح أن يشمل القرار عبارات صريحة بإحالة مرتكبي الهجوم الكيماوي الى المحكمة الجنائية الدولية.

هذا القرار الدولي سيطوي صفحة السلاح الكيميائي في سورية ويقفل هذا الملف الذي كاد يشعل حريقا في المنطقة، ليفتح صفحة «جنيف 2» وهذا الملف يعني نقل الصراع من الأرض والميدان الى طاولة المفاوضات بين النظام والمعارضة ومن الإطار العسكري الى الإطار السياسي، وهذا الانتقال لا يتم فقط تحت مظلة الاتفاق الروسي الأميركي وإنما أيضا في ظل إدارة دولية للأزمة السورية التي خرجت من يد وسيطرة القوى الإقليمية.

ما يتوافق عليه الجميع الآن هو لغة الحل السياسي، الكل يتحدث عن الحل السياسي وليس بلغة التوازن العسكري على الأرض، وحتى عندما يصب الكلام في خانة تقوية المعارضة «المعتدلة» في وجه المعارضة المتطرفة، فليس هناك استراتيجية متوافق عليها بين الداعمين للمعارضة، كما يلاحظ وجود انحسار واضح في مواقف دول عربية كانت ركيزة في دعم المعارضة السورية، إما لأنها استنتجت أن استراتيجية إسقاط النظام بالقوة العسكرية قد فشلت، وإما أنها استنتجت أن الولايات المتحدة قررت أن مصلحتها تقتضي إيلاء ملف سورية لإيران لأسباب تدخل في حسابات المفاوضات النووية، ألم يذكر الرئيس أوباما في خطابه أن الركيزتين الأساسيتين لولايته الثانية في الشرق الأوسط هما الملف النووي الإيراني وصنع السلام الفلسطيني الإسرائيلي، من دون أن يذكر الملف السوري؟ ألم يقدم الرئيس أوباما للجمهورية الإسلامية الإيرانية في خطابه «الأممي» أهم ما أصرت عليه استراتيجيا لسنوات، وهو: أولا، الاعتراف بشرعية النظام والتعهد العلني بعدم تغييره أو دعم الانقلاب عليه، وثانيا: الاعتراف لطهران بدورها الإقليمي في المنطقة العربية مع الإعراب عن الاستعداد للتفاوض معها على مصير سورية باعتبار إيران بوابة رئيسية لمستقبل سورية نظاما ورئيسا، وثالثا، فتح الباب أمام المزيد من التنازلات الغربية لطهران في الملف النووي عبر اجتماع وزاري يضم إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا، والتنازلات لن تكون فقط تقنية بل الأرجح أن تلبي أهم مطالب الحكومة الإيرانية الجديدة وهو مطلب تخفيف أو إزالة العقوبات الاقتصادية.

المهم الآن أن الأزمة السورية فتحت على أفق «جنيف 2» المتوقعة انطلاقته بداية نوفمبر المقبل لإرساء قواعد وأطر التسوية السياسية التي أصبحت إيران شريكا فيها وجزءا منها، ومعالم هذه التسوية، حسب مراقبين ديبلوماسيين في نيويورك، واستنادا الى ما جاء في خطاب أوباما، هي: موافقة روسيا وإيران على التخلي عن الرئيس السوري بشار الأسد بدلا من التمسك به في بداية ونهاية العملية السياسية الانتقالية في سورية، في المقابل، موافقة المعارضة السورية ومن يدعمها، بالذات الدول الخليجية ومعها الولايات المتحدة، على بقاء النظام السوري معدلا ومطعما بـ «الجيش الحر»، أي أن الكلام الأميركي على لسان الرئيس يصب في الفصل بين الرئيس السوري وبين النظام السوري في عملية تدريجية خلال الأشهر، أتى ذلك عبر مناشدته روسيا وإيران التخلي عن بشار الأسد لأنه «لن يتمكن من استعادة الشرعية» وعبر دعوته المعارضة ومن يدعمها إلى الحفاظ على مؤسسات الدولة وعلى دور للطائفة العلوية، هذا هو ما عرضه الرئيس الأميركي علنا، لكنه ليس حتى الآن ما تقبل به روسيا أو إيران علنا، ولا مؤشر بعد على قبولهما به سرا، مع انه أمر وارد، أي أن الرئيس أوباما قد يكون أعطى علنا ما يدخل في الحسابات الإيرانية الروسية في خانة «خذ وطالب».

الأوساط الديبلوماسية الدائرة في فلك التحالف الروسي الإيراني تقول إن مسار جنيف خاضع لمسار «الكيميائي» ومتطلباته التقنية والسياسية والزمنية، فمن غير المنتظر أن يقدم المؤتمر على أي تغيير جوهري وواسع في بنى القرار الدمشقي المركزي القوي، وموقع الرئيس بشار الأسد قبل إنجاز عملية تصفية الكيميائي السوري، أي إن بقاء سلطة الرئيس السوري في قضايا الدفاع والأمن بعيدة عن أي مساومة سيخفف من تعقيدات تصفية المخزون الكيميائي، ويضمن تنفيذ العملية مع سلطة مركزية قادرة على الوفاء بتعهداتها. أما الأوساط اللبنانية القريبة من دمشق، فإنها تغوص أكثر في التفاصيل وتقول إن بنود الحل السوري تتضمن بالإضافة الى وضع الكيميائي تحت إشراف دولي، تشكيل حكومة انتقالية في سورية تضم معارضين على أن تبقى وزارات الخارجية والدفاع والأجهزة الأمنية تحت قيادة الرئيس الأسد، والنقطة الأخيرة تثير غضب المعارضة ومعارضتها لاتفاق الحل الروسي الأميركي، هذا بالإضافة الى إجراء انتخابات رئاسية صيف عام 2014، والنقطة الأساسية التي يجري «الكباش» عليها حاليا تتمثل بترشيح الرئيس بشار الأسد للرئاسة المقبلة وسط تشديد روسي إيراني على هذه النقطة، وأن تتم الانتخابات بإشراف دولي، وهذا الذي سيحصل، خصوصا أن روسيا أكدت أيضا للجانب الأميركي أنها تريد سورية علمانية ديموقراطية تعددية، وبالتالي إشراك المعارضة في الحكم بات أمرا محسوما عبر انتخابات بإشراف دولي، لكن المطلوب من الجيش السوري النظامي والجيش الحر القضاء على الجماعات الإرهابية وهذا هو الهاجس الأول لأميركا وروسيا ولو تطلب الأمر تنازلات من الطرفين لصالح ضرب القوى الإرهابية.

ديبلوماسيون: القوى الغربية تراجعت عن الكثير من مطالبها الأولية لتضمن موافقة روسيا

اتفاق «تاريخي» في مجلس الأمن حول كيماوي سورية.. و«التفتيش» الثلاثاء

جانب من احد شوارع الخالدية في حمص (رويترز)

عواصم ـ وكالات: بعد أسابيع من المحادثات المكثفة توصلت روسيا والولايات المتحدة مساء امس الاول في الامم المتحدة الى اتفاق حول نص يشكل إطارا لتدمير الاسلحة الكيميائية التي يملكها نظام الرئيس السوري بشار الاسد.

ويشكل هذا الاتفاق، اختراقا ديبلوماسيا مهما بعدما عجز مجلس الأمن عن التوصل الى نص منذ اندلاع النزاع السوري في مارس 2001 بسبب لجوء موسكو وبكين الى حق النقض (الفيتو) ثلاث مرات.

وقالت سامانثا باور سفيرة الولايات المتحدة في الامم المتحدة «انه اختراق تاريخي مهم جدا، إذ ان مجلس الأمن قد يتحرك أخيرا بشكل موحد لاول مرة لفرض واجبات قانونية الزامية على سورية».

وينص مشروع القانون على امكانية ان يقر مجلس الأمن عقوبات بحق نظام الاسد في حال لم يلتزم بخطة نزع أسلحته الكيميائية.

وبحسب النص فإن مجلس الأمن «يقرر في حال عدم الالتزام بهذا القرار، بما في ذلك نقل أسلحة كيميائية بشكل غير مسموح به أو أي استخدام لأسلحة كيميائية من أي طرف كان في الجمهورية العربية السورية، فرض تدابير تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة».

ويشير مشروع القرار الى ان بوسع المجلس فرض تدابير في حال أفادت منظمة حظر الاسلحة الكيميائية أو الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون بانتهاك للخطة الاميركية ـ الروسية لنزاع الاسلحة الكيميائية السورية.

ويجيز الفصل السابع فرض عقوبات وصولا الى استخدام القوة غير ان النص لا يحدد التدابير المحتملة ولا يفرض عقوبات تلقائية. وفي حال خالفت دمشق التزاماتها، يتعين عندها إصدار قرار ثان ما يترك لموسكو حليفة دمشق امكانية عرقلته.

بدوره، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ان أي تحرك ينبغي ان يكون «متناسبا مع خطورة الانتهاك»، بحسب ما نقلت عنه وكالة انترفاكس.

وقال لافروف انه تم التوصل الى «تفاهم» مع الولايات المتحدة على مسودة قرار دولي وخطة مشتركة لنزع الاسلحة الكيميائية ينبغي ان تصادق عليها منظمة حظر الاسلحة الكيميائية.

أما وزير الخارجية الاميركي جون كيري فأكد ان الاسرة الدولية «بوسعها الآن المضي قدما في إزالة الأسلحة الكيميائية من سورية وتدميرها».

بدوره، قال مارك لايل غرانت السفير البريطاني لدى الامم المتحدة «آمل ان تصل هذه الرسالة الى دمشق وان تفهمها»، فيما قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس ان هذا النص «يشكل خطوة الى الامام» و«يكرر المطالب» التي أعربت عنها فرنسا.

وقال ديبلوماسيون ان القوى الغربية في مجلس الأمن تراجعت عن الكثير من مطالبها الاولية لتضمن موافقة روسيا.

الى ذلك، وطبقا لمسودة الاتفاق يبدأ خبراء منظمة حظر الاسلحة الكيميائية فحص المخزونات السورية من المواد السامة يوم الثلاثاء القادم.

وتدعو المسودة منظمة حظر الاسلحة الكيميائية للتقدم بمنح لتمويل عملية سريعة لتدمير المخزون.

ويحتاج الاتفاق الى تمويل سريع لدفع رواتب المفتشين والخبراء الفنيين الذين سيتولون تدمير المخزون الذي تعتقد وكالات المخابرات الغربية ان وزنه يصل الى ألف طن من غاز السارين للأعصاب وغاز الخردل وغاز الأعصاب في.اكس وهو موزع على عشرات المواقع.

وصرح مسؤول من منظمة حظر الاسلحة الكيميائية بأن فريقا سيتوجه الى سورية يوم الاثنين.

وقال خبراء ان عملية تدمير الاسلحة الكيماوية في سورية ستكون مكلفة ومحفوفة بالمخاطر نظرا للحرب الاهلية الجارية في البلاد والتي أوقعت اكثر من مائة ألف قتيل وشردت الملايين.

وأمام سورية تسعة اشهر فقط للقيام بما فعلته روسيا والولايات المتحدة في اكثر من عشر سنوات.

وجاء في مسودة الاتفاق ان سورية مطالبة بأن توفر للمفتشين الأمن وتسهل لهم الوصول «الفوري دون قيود» لكل المواقع. وإذا لم تفعل سيعقد الاعضاء الرئيسيون في المنظمة اجتماعا خلال 24 ساعة.

وتنص المسودة أيضا على ان يزور مفتشو المنظمة خلال 30 يوما كل منشآت الاسلحة الكيماوية التي أخطرت سورية المنظمة بها الأسبوع الماضي.

ولم يتضح حتى الآن أين وكيف سيتم تدمير المخزون الكيماوي السوري. وبالنسبة لمعظم الدول استغرق الأمر عادة سنوات لكن سورية أمامها حتى منتصف أبريل.

وتتضمن المسودة تقريبا نفس المواعيد الزمنية لعملية التدمير التي وردت في اتفاق أبرمته روسيا والولايات المتحدة في وقت سابق من الشهر. وعلى سورية ان تقدم المزيد من التفاصيل عن ترسانتها خلال أسبوع.

كما تنص على ان تعين دمشق شخصا من داخل الادارة السورية للاسلحة الكيماوية ليكون ضابط اتصال وبحلول الأول من نوفمبر يجب ان تكون دمرت كل منشآتها لإنتاج الاسلحة الكيماوية ومنشآت المزج والتعبئة.

مصادر فرنسية: وزير الدفاع السوري السابق المنشق يتواجد حاليا في باريس

باريس ـ أ.ش.أ: كشف مصادر فرنسية عن أن وزير الدفاع السوري السابق العماد علي حبيب قد انشق عن نظام دمشق ويتواجد حاليا في باريس.

وذكرت صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية امس أن العماد علي حبيب يعد أعلى رتبة في الجيش تنتمي للطائفة العلوية تنشق عن النظام السوري، مشيرة إلى أن وزير الدفاع السابق قد يقوم بدور في الحفاظ على دور الجيش السوري في إطار عملية الانتقال التي من المقرر التفاوض عليها في دمشق.

ونقلت الصحيفة عن مصدر رسمي بباريس قوله ان العماد حبيب يتواجد حاليا في فرنسا.

وذكرت «لوفيغارو» أن علي حبيب انشق أوائل سبتمبر الجاري عن النظام السوري، لكن كانت هناك حالة من عدم اليقين بشأن البلد الذي رحب به بعد هروبه من سورية عبر تركيا، موضحة أنه من غير الواضح حتى الآن إذا ما كان وزير الدفاع السوري السابق البالغ من العمر 74 عاما انضم رسميا للمعارضة السورية، أم ستفضل فرنسا أن تحتفظ به للقيام بدور في مرحلة ما بعد الأسد.

وأضافت الصحيفة اليومية الفرنسية أن العماد على حبيب استقال من مهام منصبه عام 2011 رسميا «لأسباب صحية»، لكن يرى آخرون أن وزير الدفاع السوري السابق تم إبعاده من السلطة لعدم موافقته على استخدام القوة من قبل النظام ضد المظاهرات في بداية الانتفاضة المناهضة للأسد. وأشارت إلى انه من الناحية العملية، حبيب ليست له قيمة نسبيا، لكن قد يجد الغربيون فيه اللواء الشهير الذي ينتمي للأقلية العلوية، ليحل محل (الرئيس السوري) بشار الأسد في عملية انتقال السلطة التي سيتم التفاوض عليها ليلعب الجيش السوري في الحفاظ على وحدة سورية، مضيفة أن هناك قلقا مشتركا بما في ذلك من جانب روسيا وإيران، من انهيار سورية في حالة السقوط المفاجئ للنظام.

وذكرت «لوفيغارو» أن فرنسا سبق ان استقبلت عام 2011 مناف طلاس، وهو مسؤول كبير سابق في الحرس الجمهوري السوري، لكن منذ ذلك الحين لم يفلح الأخير في إيجاد مكان له بين كوادر المعارضة.

بريطانيا تضع إستراتيجية جديدة لجعل مشاركتها في حروب المستقبل أكثر قبولاً عند الجمهور والبرلمان

لندن ـ يو.بي.أي: وضعت وزارة الدفاع البريطانية استراتيجية جديدة لجعل مشاركتها في حروب المستقبل أكثر قبولا من الجمهور، وتجنب اعتراض البرلمان عليها.

وقالت صحيفة الغارديان امس، إن وحدة أبحاث تابعة للوزارة وضعت الإستراتيجية واقترحت فيها الحد من الاحتفالات التي تقام بمناسبة عودة الجنود البريطانيين من العمليات القتالية في الخارج، وتهدئة غضب الجمهور البريطاني من مقتل جنود بلادهم في أفغانستان من خلال استخدام المرتزقة والمركبات غير المأهولة والقوات الخاصة بالعمليات القتالية.

وأضافت ان الوثيقة، التي كتبت في نوفمبر 2012 وحصلت عليها بموجب قانون حرية المعلومات، تناقش طرق رد فعل الجمهور البريطاني على مقتل جنود بلادهم في الخارج، وتوصي القوات المسلحة البريطانية بتبني حملة إعلامية واضحة ثابتة للتأثير على وسائل الإعلام والرأي العام، والحد من اقامة جنازات رسمية للجنود القتلى.

وأشارت الصحيفة إلى أن الوثيقة وضعها مركز التنمية والمفاهيم والعقيدة التابع لوزارة الدفاع البريطانية، وتوصي أيضا باتخاذ خطوات للتقليل من حساسية الرأي العام البريطاني حيال المضاعفات المتأصلة في العمليات العسكرية، وغرس موقف يرجح تقديم القوات المسلحة تضحيات، وأن مثل هذه المخاطر يتم اتخاذها كمسألة حكم مهنية ملحة.

وتوصي الوثيقة وزارة الدفاع البريطانية بتقديم شرح واضح للجمهور قبل إشراك أي قوات في حروب مقبلة لتجنب اعتراض النواب والجمهور، كما فعلوا حين رفضوا دعم أي هجوم على سورية، وتجادل بأن مشاركة بريطانيا في غزو العراق وحرب أفغانستان لم تحظ بالدعم الجماهيري مما يجعلها تواجه خطر تعلم درس كاذب من تجربة السنوات العشر الماضية.

وتقترح الوثيقة أن الجمهور البريطاني ومن الناحية التاريخية مستعد لتأييد المخاطر العسكرية والقبول بالخسائر كنتيجة متوقعة لاستخدام القوة العسكرية، حين يقتنع بأن لديه مصلحة في الصراع الدائر.

عشرات القتلى والجرحى في انفجار سيارة مفخخة في ريف دمشق

بوتين يتقدم بمشروع قانون لتجريم التدرب في معسكرات «إرهابية» والائتلاف السوري المعارض: الأسد صنع بعض المجموعات المتطرفة

عناصر من الجيش الحر يرقصون ويلهون في احد المازل القريبة من مطار حلب الدولي (رويترز)

عواصم ـ وكالات: قدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين امس مشروع قانون إلى مجلس الدوما (مجلس النواب) ينص على ملاحقة الأشخاص الذين تلقوا تدريبات في معسكرات تصنف إرهابية.

وذكرت قناة «روسيا اليوم» أن مشروع القانون الذي نشره الموقع الإلكتروني لمجلس الدوما يتضمن تعديلات على عدد من القوانين الروسية، بما فيها قانون مكافحة الإرهاب.

كما يقترح المشروع إضافة مادة جديدة إلى القانون الجنائي الروسي بشأن المعاقبة على تلقي تدريبات بغية الانخراط في النشاط الإرهابي، بالسجن لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات ودفع غرامة بقيمة 500 ألف روبل.

ويجيز المشروع إدخال مادة أخرى إلى القانون الجنائي بشأن تجريم تشكيل منظمة إرهابية والمشاركة فيها مع عقوبة تصل إلى السجن لمدة 10 ـ 15 عاما ودفع غرامة بقيمة 500 ألف روبل.

وكان مسؤولون روس قد حذروا من وجود مقاتلين على الأخص من الشيشان، في سورية قد يشكلون خطرا عند عودتهم إلى روسيا.

في هذا الوقت، اتهم رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية احمد الجربا متطرفين قدموا من خارج الحدود بـ «سرقة الثورة» السورية، معتبرا ان الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة «لا علاقة لها» بالشعب السوري ولا بالجيش الحر، وان النظام هو الذي «صنع» بعضها.

وجاء ذلك في كلمة القاها امام الجمعية العامة للامم المتحدة، في وقت يتصاعد التوتر على الارض في سورية بين مجموعات مقاتلة تحت لواء الجيش السوري الحر والدولة الاسلامية في العراق والشام المؤلفة من مقاتلين جهاديين غالبيتهم من الاجانب.

وقال الجربا، بحسب نص الكلمة التي وزعها المكتب الاعلامي للائتلاف، ان «السوريين من اكثر شعوب الارض مناصرة للسلام والاعتدال والتسامح والتعايش. وما نراه اليوم من جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة لا علاقة له بالشعب السوري ولا بثورته ولا بجيشه الوطني الحر».

وأضاف «برزت ظاهرة التطرف بدعم وتخطيط من النظام الذي راهن على تحويل ثورة الحرية الى اقتتال اهلي ومذهبي، وصنع العديد من التنظيمات الارهابية وسلحها وجعلها تقوم بمهامه في المناطق التي خرج منها. بينما جاء بعضها الآخر من وراء الحدود كي يسرق ثورتنا».

واكد ان «هذه الظاهرة نمت وترعرعت في ظل التجاهل والتقاعس الدولي تجاه حماية الشعب السوري».

ميدانيا، ارتفعت حصيلة القتلى بسبب انفجار سيارة مفخخة امس في بلدة رنكوس في ريف دمشق الى ثلاثين على الاقل، فيما اصيب العشرات الآخرون بجروح، بحسب ما اعلن المرصد السوري لحقوق الانسان.

وقال مدير المرصد رامي عبدالرحمن في اتصال هاتفي مع وكالة «فرانس برس»: «انفجرت سيارة مفخخة قرب مسجد خالد بن الوليد في رنكوس» التي تقطنها غالبية سنية متعاطفة مع المعارضة، مشيرا الى مقتل «ثلاثين شخصا على الاقل وجرح العشرات».

وكان المصدر ذاته اشار في وقت سابق الى مقتل 20 شخصا على الاقل في الانفجار.

وأوردت «تنسيقية رنكوس للثورة السورية» على صفحتها على موقع «فيسبوك» على شبكة الانترنت ان السيارة انفجرت «بالقرب من جامع السهل أثناء خروج المصلين من صلاة الجمعة».

وطلبت من «الأهالي في البلدة عدم التجمع» في مكان الانفجار على الارجح خوفا من انفجارات او اخرى او لعدم اعاقة عمليات الانقاذ.

ووقع الانفجار عند اطراف البلدة في منطقة معروفة بمنطقة السهل. وتقع رنكوس على بعد حوالى ثلاثين كيلومترا من دمشق، في منطقة القلمون التي يسيطر مقاتلو المعارضة على معظمها.